العدد (2606)
السنة العاشرة - السبت
(29) أيلول 2012

اوراق اقتصادية

▪ باسم عبد الهادي حسن

أخلاقيات التجارة

لكل شعب اخلاقياته وسلوكياته التي تشكلت عبر سنوات بل عقود من الزمن لتكون ما يعرف بالمنظومة الخلقية في اي مجتمع وهي نتاج لتأثير عوامل مختلفة منها التعاليم الدينية والعرف والعادات الاجتماعية والانظمة والقوانين المدنية فضلا عن المؤثرات الخارجية من خلال العلاقة مع الشعوب الأخرى ،وعلى الرغم من ثبات بعض العوامل الا ان حركية العوامل الاخرى تجعل هذه المنظومة في تغير مستمر ولا أقول في تطور لأنها قد تتراجع احيانا عما كانت عليه في وقت سابق لمؤثرات سلبية كالحروب والكوارث الطبيعية وضعف الانظمة والقوانين.

ان اخلاقيات وسلوكيات مهنة التجارة تعد جزءا من المنظومة الاجتماعية لاي مجتمع ونتاج طبيعي لاتجاهاته العامة الا ان اختلافها عن باقي سلوكيات المهن الاخرى يكمن في قدرتها على التأثير في تشكيل المنظومة الخلقية العامة وهذا يعود الى سفر التجار الدائم واختلاطهم بالاقوام والشعوب الاخرى وبالتالي تأثرهم بتلك الشعوب ونقل بعض سلوكياتهم الى مجتمعاتهم وهنالك الكثير من الشواهد التاريخية التي تؤكد تأثير اخلاقيات التجار والتي منها انتشار الدين الاسلامي في عدد من بلدان آسيا نتيجة حسن اخلاق التجار المسلمين المنبثقة عن تعاليم الاسلام مما ساهم في قبول هذا الدين في تلك البلاد.

بالامس كانت الكلمة هي رأس مال التاجر وكانت المصداقية هي احد اهم اسباب الربح فما الذي حصل اليوم ياترى؟ وهل تغير التجار ام تغيرت التجارة؟ لا اعتقد اننا يمكن ان نختلف على الاجابة فالتجارة لم ولن تتغير بل على العكس فقد تنوعت وتوسعت والعراق اليوم على سبيل المثال يعتمد على التجارة بنسبة يقدرها البعض باكثر من ٩٠٪ في تلبية احتياجاته وبالتالي اصبحت مصدرا اكثر ربحية مما سبق ومن ثم فمن تغير هم التجار ولكي نكون منصفين وموضوعيين ليس كل التجار فلايزال هناك من التجار من يؤمن بان من غشنا ليس منا وان قليلا دائما خير من كثير زائل وان خزن البضاعة لرفع سعرها في المناسبات الاجتماعية والدينية (الاحتكار) "حرام" ولكن بالمقابل هناك الكثير من التجار (او المحسوبين عليهم) قد رفعوا اسعار بضائعهم مع مناقشة قانون التعرفة الكمركية في البرلمان وقبل ان يعرفوا هل سيقر ام لا ، ويرفعونها مرة اخرى فقط لقدوم العيد وليس لاي سبب دون ان يكون الوازع الديني او الاخلاقي رادعا كافيا لهم.

وفي ظل جمود اليات العرض والطلب في السوق العراقية (لاسباب عديدة لايسع المجال لها) واضطرار الكثير من العوائل الفقيرة الى شراء السلع الرخيصة بغض النظر عن الجودة بسبب محدودية دخولهم يحاول أولئك التجار تحقيق اكبر قدر من الربح وبأي شكل كان ضاربين باخلاقيات التجارة عرض الحائط واضعين كل من تمسك بها في اطار منافسة غير عادلة ولهذا فان الحل الوحيد للحفاظ على ما تبقى من اخلاقيات التجارة ولانقاذ السوق العراقية من البضاعة الفاسدة وتجار الازمات هو ان يتم تفعيل عمل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية فضلا عن وضع الضوابط والقوانين الرادعة وتطبيقها بما يعيد للتجارة والتجار قيم وسلوكيات حضارة عمرها اكثر من ستة الاف عام ويعيد للمستهلك حقه في الحصول على سلع "درجة اولى" او "باب اول" كما يقول تجار هذا الزمان.

تزامناً مع تشكيل لجنة لوضع الصيغة النهائية

دعوات متعالية لوضع الثوابت الوطنية منطلقاً لقانون النفط والغاز

□ بغداد / علي الكاتب

ماتزال مسودة قانون النفط والغاز تراوح في مجلس النواب

دعا برلمانيون ومتخصصون في الشأن النفطي الى ضرورة التمسك بالثوابت الوطنية كمنطلقات اساسية بالتزامن مع تشكيل لجنة لوضع الصياغة النهائية لقانون النفط والغاز في جلسات مجلس النواب، والتي وصفوها بالمسؤولية الوطنية الكبرى التي لا تلقى على عاتق البرلمانيين فقط بل لمنظمات المجتمع المدني الدور الاهم في المرحلة الراهنة.

وقالت عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب ناهدة الدايني ان القانون بعد الاتفاق على اقرار صيغته النهائية سيكون المؤشر المهم لقطاع الطاقة بشكل عام والنفط بشكل خاص، ونموه وازدهاره في المستقبل، والتي تقف ضد إقراره لحد الآن اعتبارات سياسية وليست اقتصادية كصلاحيات المركز والاقليم والمحافظات وغيرها.

وأضافت ان مسودة القانون لسنة ٢٠٠٧ اصطدمت بسور انعدام التوافقات بين الكتل السياسية وغياب التوافقات السياسية بعض المحافظات بتعرضها للغبن خاصة تلك التي تمتلك حقولا للنفط وهنا تكمن النقطة الجوهرية للموضوع والتي تثير الجدل دائما في عائدية الموارد النفطية سواء تلك التي تطالب بجعلها تحت تصرف الحكومة المركزية باعتبارها ملكاً للشعب العراقي بشكل عام.

ولفتت إلى أهمية أن يكون تنسيق متكامل ومشترك بين المركز والاقليم والمحافظات في موضوع التعاقد مع الشركات العالمية، مع ضرورة مشاركة المحافظات في تلك المفاوضات على وفق النسبة السكانية فيها، ورجحت ان تتم المصادقة على مجموعة من القوانين خلال الدورة الحالية من دون ترحيلها الى مجلس النواب في دورته المقبلة.

من جانبه قال مدير المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي كمال البصري لـ (المدى)ان الحديث عن تشكيل لجنة برلمانية لاعداد المسودة النهائية لقانون النفط والغاز يدفعنا في التوجه نحو التمسك بثوابتنا الوطنية تجاه الثروة النفطية وهي ان النفط يعد ثروة وطنية ينظر اليه كونه مصدرا مهما وحقا لكل الاجيال المقبلة، ومن هنا تكون الحكومة الاتحادية التي تمثل الجميع هي التي تملك الحق في التصرف فيه والتي من مسؤولياتها تحقيق العدالة في التوزيع بين المواطنين من دون المناطق والاقاليم.

واضاف ان النفط يعتبر كذلك ثروة استراتيجية ومصدرا لدعم السيادة والوحدة الوطنية في الداخل وتعظيم دوره في الخارج، حيث تبلغ مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بنحو (٥٥٪) و(٩٢٪) من ايرادات الموازنة الاتحادية، كما ان النفط يعد كذلك المصدر الرئيس لاعادة اعمار وتنمية العراق، ودوره في تعزيز مكانة العراق الصناعية والزراعية ورفع قدراته التنافسية، وما يتطلبه من التعاقد مع الشركات الاجنبية للحصول على الامكانيات والتقنيات الحديثة.

وكذلك من الثوابت التي يجب الانطلاق منها نحو اعداد الصياغة النهائية للقانون العمل على ادارة شؤون النفط من قبل شركة عراقية متخصصة تعتمد في ادارتها وتشكيلها مبدأ الحكم الرشيد لما له من ابعاد سياسية واقتصادية ايجابية.

واشار الى ان على الحكومة تقديم بعض التنازلات من اجل تمرير حزمة من القوانين يعكف البرلمان حاليا على اصدارها في الفترة المقبلة، لاسيما اننا مقبلين في الوقت الراهن على مرحلة من المصالحة السياسية بين الكتل السياسية التي تندرج ضمنها المصادقة على عدد من القوانين.

الى ذلك اكد عضو لجنة النفط والطاقة النيابية عدي عواد ان هناك جهات وصفها بالمتنفذة تعمل للحيلولة دون اقرار قانون النفط والغاز وتسعى دون ان يسميها إلى ابقاء الوضع على ما هو عليه، مبينا إن ما يدور في الأوساط السياسية من مواضيع حول تشريع ذلك القانون هي تصريحات إعلامية وغير حقيقية.

وكانت رئاسة مجلس النواب قد قررت في ١٣ من ايلول الجاري تشكيل لجنة مصغرة لدراسة النقاط الخلافية بشأن قانون النفط والغاز ووضع مسودة جديدة للقانون، حيث أكد رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي أن الحكومة جادة في العمل على تشريع القانون من خلال الدمج بين مسودتي مشروع القانون لعام ٢٠٠٧ و٢٠١١، فيما أشار النائب الأول لرئيس مجلس النواب قصي السهيل أن مجلس الوزراء طالب باعتماد مسودة عام ٢٠١١ دون غيرها.

شركة نفط الشمال / شركة عامة / كركوك

اعـلان للمـرة الثـانيـة

تعلن شركة نفط الشمال/ شركة عامة/ كركوك عن اجراء المناقصة المرقمة (٢٠١٢/٣٨/تشغيلية) والخاصة بتجهيز (ماكنة لحام ديزل عدد/٤).

يرجى من المجهزين الذين نشاطهم تجارة عامة من الراغبين بالاشتراك بالمناقصة أعلاه الاطلاع على الوثائق المحملة على الموقع الالكتروني (www.noc.oil.gov.iq) ومراجعة قسم العقود/ عرفة/ كركوك للحصول على أوراق المناقصة أعلاه لقاء مبلغ قدره (١٥٠٠٠٠) مائة وخمسون ألف دينار غير قابل للرد، على ان يقدم المشارك شهادة تأسيس مصدقة من مسجل الشركات بالنسبة للشركات العراقية أو تقديم هوية غرفة تجارة نافذة لعام ٢٠١٢، وكتاباً من الهيئة العامة للضرائب يؤيد فيه ايفائه بالتزاماته تجاهها ومعنونا الى شركة نفط الشمال (النسخة الأصلية) وتقديم التأمينات الأولية بنسبة (١٪) من مبلغ العطاء المقدم والشركة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات، وتودع العطاءات في صندوق العطاءات رقم (٢) الخاص بالتجهيز الكائن في استعلامات دوائر عرفة/ كركوك وسيكون انعقاد المؤتمر الخاص بالاجابة عن استفسارات المشاركين في الساعة الثانية عشرة ظهراً يوم الخميس الموافق ٢٠١٢/١٠/٤ في قاعة قسم التطوير، علماً بأن آخر موعد لتقديم العطاءات هي الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الأحد الموافق ٢٠١٢/١٠/١٤ ويتحمل من تحال عليه المناقصة أجور نشر الاعلان.

ء/ المدير العام

شركة نفط الشمال / شركة عامة / كركوك

اعـلان للمـرة الأولـى

تعلن شركة نفط الشمال/ شركة عامة/ كركوك عن اجراء المناقصة المرقمة (٢٠١٢/٤٥/ أستثمارية) والخاصة بتجهيز (صمام خانق عدد/ ADJUSTABLE CHOKE VALVE 6A TYPE H2 25)

يرجى من المجهزين الذين نشاطهم تجارة عامة من الراغبين بالاشتراك بالمناقصة أعلاه الاطلاع على الوثائق المحملة على الموقع الالكتروني (www.noc.oil.gov.iq) ومراجعة قسم العقود/ عرفة/ كركوك للحصول على أوراق المناقصة أعلاه لقاء مبلغ قدره (٢٥٠٠٠٠) مائتان وخمسون ألف دينار غير قابل للرد، على ان يقدم المشارك شهادة تأسيس مصدقة من مسجل الشركات بالنسبة للشركات العراقية أو تقديم هوية غرفة تجارة نافذة لعام ٢٠١٢، وكتاباً من الهيئة العامة للضرائب يؤيد فيه ايفائه بالتزاماته تجاهها ومعنونا الى شركة نفط الشمال (النسخة الأصلية) وتقديم التأمينات الأولية بنسبة (١٪) من مبلغ العطاء المقدم والشركة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات، وتودع العطاءات في صندوق العطاءات رقم (٢) الخاص بالتجهيز الكائن في استعلامات دوائر عرفة/ كركوك وسيكون انعقاد المؤتمر الخاص بالاجابة عن استفسارات المشاركين في الساعة الثانية عشرة ظهراً يوم الخميس الموافق ٢٠١٢/١٠/٤ في قاعة قسم التطوير، علماً بأن آخر موعد لتقديم العطاءات هي الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الأحد الموافق ٢٠١٢/١٠/١٤ ويتحمل من تحال عليه المناقصة أجور نشر الاعلان.

ء/ المدير العام